دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إندونيسيا

The role of Zakat in achieving economic and social development in Indonesia

10.35781/1637-000-164-007

الباحث/ حليمي حسين*

*باحث دكتوراة بقسم الاقتصاد بكلية الأعمال

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - المملكة العربية السعودية

الملخص

هدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اندونيسيا، باتباع المنهج الوصفي التحليلي. توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن مؤسسة الزكاة تمتلك إمكانات هائلة غير مستغلة بالكامل لتكون أداة فاعلة في تحسين مؤشرات الرفاهية على المستويين الاقتصادي والمجتمعي. فقد نجحت الزكاة في إندونيسيا في الانتقال من دور الإحسان التقليدي إلى دور التمكين التنموي، حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفقر، ودعم التعليم والصحة، وتعزيز التماسك الاجتماعي وإدارة الكوارث. وبين البحث أيضاً أن للزكاة أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في إندونيسيا، من خلال قنوات الاستهلاك، والاستثمار الإنتاجي، والاستقرار الاجتماعي، وأن الأثر الاجتماعي للزكاة يتعزز عندما يتم توجيهها نحو مشاريع إنتاجية ومستدامة بدلاً من المساعدات الاستهلاكية المؤقتة، مما يحول المستفيدين إلى أفراد منتجين في المجتمع. ومع ذلك، فإن الفجوة بين الإمكانات والتحصيل، والتحديات المتعلقة بالتنسيق المؤسسي والبنية التحتية التقنية، تظل عوائق رئيسية تحول دون تحقيق الأثر الاجتماعي الأمثل.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، التنمية، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية.

ISSN : 2410-1818

The role of Zakat in achieving economic and social development in Indonesia

Researcher/ Halimi Husayn*

*Doctoral researcher in The Department of Economics,
Faculty of Business – Islamic University of Madinah – Kingdom of Saudia Arabia

Abstract

This research aims to analyze and evaluate the role of Zakat in achieving economic and social development in Indonesia, using a descriptive-analytical approach. The research reached several conclusions, most notably that the Zakat institution possesses enormous, untapped potential to be an effective tool for improving welfare indicators at both economic and social levels. Zakat in Indonesia has successfully transitioned from its traditional role of charity to one of developmental empowerment, contributing significantly to economic development, poverty alleviation, support for education and health, and the strengthening of social cohesion and disaster management. The study demonstrated that Zakat has a statistically significant positive impact on economic growth in Indonesia through consumption channels, productive investment, and social stability. Furthermore, the social impact of Zakat is enhanced when it is directed towards productive and sustainable projects rather than temporary consumer aid, thus transforming beneficiaries into productive members of society. However, the gap between potential and collection, along with challenges related to institutional coordination and technological infrastructure, remain major obstacles to achieving optimal social impact.

Keywords: Zakat, Development, Economic Development, Social Development.

ISSN : 2410-1818

المقدمة

تُعدّ الزكاة أحد أهم الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية الإسلامية التي تأسست في القرن السابع الميلادي، ويتميز بشمولية قواعده، بدءًا من موضوع دفع الزكاة، وموضوع ممتلكات الزكاة وتعريفاتها، وحد النصاب، ومدة الملكية، وصولًا إلى توزيعها، بحيث إذا طُبقت الزكاة بشكل منهجي في الاقتصاد، ولاسيما وفقًا للقواعد والروح الإسلامية، فسيكون لها أيضًا خصائص وآثار اقتصادية هامة تُسهم في البناء والتنمية المجتمعية؛ فالزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام المؤثرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية؛ فالزكاة ليست مجرد واجب شرعي فحسب، بل أداة فاعلة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تعمل على إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال جمع جزء ثابت من أموال الأغنياء وتوجيهه إلى المحتاجين، وهو ما يسهم في تقليل الفوارق الاقتصادية وتحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد، باعتبار أن الزكاة تشكل مورداً مالياً منتظماً ذو طابع شرعي واجتماعي.

تؤدي الزكاة ثلاثة وظائف رئيسية في حياة المسلمين: روحية، واجتماعية، واقتصادية؛ فمن الناحية الروحية، تُعدّ الزكاة عبادةً تُطهّر النفس والمال، ومن الناحية الاجتماعية، تساهم الزكاة في تعزيز الإنتاجية وأخلاقيات العمل، مما يُتيح تنمية الثروة وزيادة التبرعات الخيرية، أما من الناحية الاقتصادية، فترتبط الزكاة ارتباطًا وثيقًا بمؤشرات التنمية البشرية (Amir et al, 2025, 49)؛ وفي المنظور الاقتصادي، للزكاة معنى واسع على المستويين الكلي والجزئي؛ فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يمكن أن تكون الزكاة أداةً للسياسة المالية في الدولة أو في المجال العام الإسلامي، بينما في الاقتصاد الجزئي، تلعب دورًا أساسيًا في تخصيص الزكاة وتوزيعها على مستحقيها (Suprayitno, 2020).

تشير العديد من الدراسات إلى أن الزكاة تعمل كآلية تمويل تنموي من خلال تشجيع الاستثمار، وتحفيز الإنتاج وزيادة الاستهلاك، وبالتالي تأثيرها على النمو الاقتصادي، كما تؤكد الدراسات أنها بخلاف كونها عبادة، فإنها أداة تمويلية لمعالجة اختلال توزيع الدخل والثروة (خالق، 2014) (Fadilah Khasandy & Badrudinm,) (كاسحي، 2017) (Al-Mamun & Haque, 2015) (et al, 2024 Amir et al,) (Sarib et al, 2024) (Kamarni et al, 2024) (Suprayitno, 2020) (2019 2025). كما تسهم الزكاة في تحقيق وتعزيز التكافل الاجتماعي، وتسهم في حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كالفقر والبطالة، وغير ذلك، فضلاً عن أن مؤسسة الزكاة في المجتمع الإسلامي لا تقتصر على تقديم معونات فردية ومباشرة للإعاشة، بل ويمكنها أن تخصص بعض أموالها لمشروعات عامة استثمارية ذات أهداف اجتماعية واقتصادية، تساعد في تمويل خطط التنمية ومواكبتها بالمشروعات التنموية المختلفة، التي يمكن أن تساهم في تحقيق الرفاه والسعادة، مما يجعلها أداة فاعلة

ISSN : 2410-1818

في خلق مناخ اجتماعي مستقر يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية معًا (خالق، 2014)، ولهذا، يعد تقييم الدور التنموي للزكاة من أهم القضايا المركزية في الاقتصاد الإسلامي المعاصر، والتي تحظى باهتمام متنامي من قبل الباحثين.

إشكالية البحث وتساؤلاته

توصف إندونيسيا بأنها الدولة ذات الغالبية المسلمة الأكبر في العالم، مما يمنحها موقعاً استراتيجياً في خريطة الاقتصاد الإسلامي العالمي، ولاسيما فيما يتعلق باقتصاديات الزكاة التي تمثل ركيزة أساسية في النظام المالي الإسلامي؛ إذ يبلغ عدد المسلمين في إندونيسيا حوالي 207 ملايين نسمة، والذين يشكلون (87.2٪ من إجمالي عدد السكان وفقًا لتعداد عام 2010)، ما يشير إلى توفر إمكانات هائلة لجمع الزكاة؛ حيث يُقدّر إجمالي الزكاة السنوية المُحتملة بنحو 217.3 تريليون روبية إندونيسية، وهو ما يُقارب 1,049,758 روبية إندونيسية للفرد، وبالرغم من كل هذه الإمكانات الهائلة للزكاة في إندونيسيا والتي تُقدر بعشرات المليارات من الدولارات سنوياً، إلا أن الفجوة بين الإمكانات المتوقعة والتحصيل الفعلي لا تزال قائمة، إذ لا يزال تحصيل الزكاة الفعلي أقل بكثير من الإمكانات المُتاحة؛ فعلى سبيل المثال، فقد بلغت مساهمات زكاة المال الفردية في عام 2019 حوالي 3.951 تريليون روبية إندونيسية، ووصلت زكاة المال المؤسسية إلى 305.7 مليار روبية إندونيسية، بينما بلغ إجمالي زكاة الفطر 1.406 تريليون روبية إندونيسية، وهو ما يمثل 2.86٪ فقط من الإمكانات المُقدّرة، وبحلول عام 2022، ارتفع معدل التحصيل إلى 6.87٪ فقط (Amir et al, 2025).

بالرغم من ذلك، لا يمكن تجاهل الدور الفاعل الذي تقوم به الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إندونيسيا، الأمر الذي يثير إشكالية في هذا الشأن، تتمثل في الحاجة إلى تقييم دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إندونيسيا، ومدى فعالية الآليات القانونية والمؤسسية في توظيف هذه موارد الزكاة في هذا الاتجاه، لاسيما في الأطر التي ترسمها الاستراتيجيات الوطنية الإندونيسية لتحقيق التنمية المستدامة، بحيث يمكن التعبير عن إشكالية البحث بالسؤال الرئيسي التالي:

إلى أي حد تسهم الزكاة من خلال أطرها التنظيمية والمؤسسية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إندونيسيا؟

ينبثق عن هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية، يمكن التعبير عنها على النحو الآتي:

1. ما الأطر التنظيمية والمؤسسية للزكاة في إندونيسيا؟

2. ما دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إندونيسيا؟

ISSN : 2410-1818

3. ما دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية في إندونيسيا؟

أهداف البحث

يهدف البحث بشكل عام إلى تحليل وتقييم دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اندونيسيا، من خلال رصد وتتبع مسارات تطور أطرها التنظيمية والمؤسسية، والجهود التي تبذلها المؤسسات الزكوية، وتقييم الدور الذي تساهم به أموال الزكاة في رفع مستوى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما فيما يتعلق بخفض معدلات الفقر، وتحسين مؤشرات الرفاه الاجتماعي في قطاعات التعليم والصحة والعمل وغيرها، والتعرف على أهم التحديات والمعوقات التي تحول دون تعظيم هذا الدور.

أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث في الحاجة إلى إبراز طبيعة العلاقة بين الزكاة كمؤسسة شرعية ذات طابع مالي واجتماعي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة في إندونيسيا، التي تمتلك أكبر كتلة بشرية من المسلمين في العالم، مما يجعل تجربة إدارة الزكاة فيها نموذجًا حيويًا لدراسة أثر الزكاة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانعكاساتها على حياة الأفراد من مختلف النواحي التعليمية والصحية والخدمية، وتقديم رؤية شاملة لواقع الدور الذي تقوم به الزكاة في إندونيسيا.

كما تبرز أهمية البحث من خلال الإسهام في تقديم رؤية تحليلية لصناع القرار والباحثين حول كيفية تحويل الزكاة من مجرد عمل خيري تقليدي إلى أداة لتمويل التنمية الوطنية، خاصة في ظل الجهود الحكومية لدمج الزكاة في النظام المالي الرسمي، بالاستفادة من كافة التحولات والتطورات العلمية والتقنية الحديثة، وخاصة فيما يتعلق بتطوير أطر الحوكمة وتوظيف التقنيات الرقمية والذكية في سبيل تعزيز الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مصطلحات البحث

1. الزكاة (Zakat)؛ في اللغة العربية تعني: النماء والزيادة، وتأتي أيضاً بمعاني البركة والصلاح (ابن منظور، 1994، 358/14)، وفي الاصطلاح الشرعي، الزكاة هي جزء مخصوص من مال مخصوص بلغ نصاباً إن تم الملك والحول (الصاوي، ب ت، 192/1)، وفي المنظور الاقتصادي تعرف الزكاة بأنها: "ضريبة سنوية خاصة تفرض على مجموع القيم الصافية للثروة وتجبى من قبل الدولة، وتنفق بواسطتها على الأهداف المحددة والمعينة في القرآن الكريم" (قحف، 1979، 110)، والزكاة هي أحد الفروض الشرعية الواجبة، على كل مسلم بالغ عاقل حر، يدفعها بعد تمام الملك والحول عما في يده من المال

ISSN : 2410-1818

(يحيى، 1986، 17-18)، ويلاحظ من ذلك، أن جوهر معنى الزكاة يدخل في صميم معنى التنمية (Development) بمفهومها الحديث والمعاصر.

2. التنمية الاقتصادية (Economic Development)؛ وهي عملية تراكمية متصلة، تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية وتقنية تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع وتمكنه من توفير القوى البشرية والموارد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين في إطار من الأمن بشكل متصل أو مطرد" (صايغ، 1992، 35). تعرف التنمية الاقتصادية بأنها: الوضع الذي يمكن أن يتحقق بالتخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة (مجموعة من الباحثين، 2016، 4)؛ تتم التنمية الاقتصادية عن طريق استنباط أساليب انتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الانتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية والمادية، وتنظيم استغلالها على النحو الأمثل (الموسوي، 2008، 49). كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها "تلك العملية يتم من خلالها زيادة معدلات الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة من النضوب" (توادور، 2006، 39). تعد التنمية الاقتصادية جوهر وقوام التنمية الاجتماعية الشاملة، ذلك أن الاقتصاد الخاص بمجتمع معين قد ينمو، كما قد تتغير المؤسسات ويتغير السلوك السياسي، في حين تظل التنمية الاقتصادية العامل الأهم في حدوث التغييرات المختلفة التي تطرأ على مستوى الحياة الذي يتمتع به جميع أفراد المجتمع من مختلف جوانبها التعليمية والصحية والخدمية وغيرها (جامع، 2000، 49).

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بصيغة إجرائية في هذا البحث بأنها: مجموعة من الإجراءات والسياسات المنسقة والمستدامة التي تتخذها الدول أو الهيئات، بهدف تحقيق تحولات هيكلية (كمية ونوعية) في الاقتصاد، تهدف إلى زيادة الإنتاج القومي، وتحسين مستويات المعيشة، وتوفير فرص عمل، وتقليل الفقر، وذلك من خلال الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري.

3. التنمية الاجتماعية (Social Development)؛ للتنمية الاقتصادية بعد اجتماعي، من حيث تشمل تغييرات جديدة في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان، والمؤسسات القومية، إلى جانب تسريع معدلات النمو الاقتصادية وتقليل الفوارق في الدخل، واجتثاث الفقر المطلق (مجموعة من الباحثين، 2016، 4).

فالتنمية الاجتماعية هي عملية مخطط لها وشاملة تهدف إلى تحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات عبر تعزيز العدالة، التعليم، الصحة، والمشاركة المجتمعية، من حيث تركز على تطوير

ISSN : 2410-1818

العلاقات البشرية وتنمية قدرات الأفراد لتمكينهم من تحقيق أهدافهم، واستثمار الطاقات والموارد المتاحة، أي أن التنمية الاجتماعية تعمل على توفير الخدمات اللازمة لأفراد المجتمع في كافة المجالات، ولهذا، تعرف بأنها عملية للتدخل المقصود في البناء الاجتماعي للعلاقات بين الناس والمنظمات في المجتمع لتسهيل حل المشكلات المجتمعية وتطوير الخدمات من حيث الكفاءة والفاعلية لتحقيق مجتمع مستدام ومترابط (أبو جوخ، 2024، 609).

بصيغة إجرائية، تعرف التنمية الاجتماعية في هذا البحث بأنها: كافة الإجراءات، البرامج، والسياسات المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى رفاهية الأفراد والمجتمع، ويمكن قياسها من خلال مؤشرات محددة مثل: زيادة نسبة الوصول للخدمات الصحية والتعليمية، تحسين معدلات الدخل، تعزيز المشاركة المجتمعية، وتوفير الحماية للفئات الأكثر احتياجاً.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات السابقة التي بحثت حول الزكاة في إندونيسيا، من وجهات نظر واتجاهات علمية وعملية مختلفة، فقد هدفت دراسة (Amir et al, 2025) إلى التعرف على واقع إدارة الزكاة في إندونيسيا وماليزيا وتأثير مستويات الفقر والبطالة ومؤشر التنمية البشرية على تحصيل الزكاة مع اعتبار دخل الفرد متغيرًا وسيطًا، وخلصت الدراسة إلى أن للزكاة والإنفاق والصدقة أثر إيجابي على النمو الاقتصادي والاستهلاك والاستثمار ومؤشر التنمية البشرية، كما أنها تُساهم في خفض معدلات البطالة والفقر. ويعتمد تحصيل الزكاة بشكل كبير على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يُمكن تحقيق مساهمات أكبر مع ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أما دراسة (Fadilah et al, 2024)، فقد هدفت إلى تحديد العلاقة بين استخدام الزكاة الرقمية ودورها كوسيط في مؤسسات الزكاة، باتباع منهج دراسة الحالة في مؤسسات الزكاة على مستوى محافظة باندونغ، وتحديداً في مؤسسة الزكاة الوطنية (BAZNAS) في جاوة الغربية، وقد جُمعت البيانات من خلال المقابلات والوثائق. وقد بينت الدراسة أن مؤسسة الزكاة التي أنشئت رسمياً بموجب القانون رقم 23 لسنة 2011 بشأن إدارة الزكاة في إندونيسيا هي المؤسسة الرسمية التي تضطلع بدور الوسيط في تحصيل الزكاة، أي جمع الأموال من المزارعين وتوزيعها على المستحقين. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود انخفاض في تحصيل الزكاة، مع ضعف في تحقيقها وقلة في فعالية توزيعها، وأن هذا القصور في فعالية دور الوساطة في الزكاة، وتحديدًا في تحصيلها وتوزيعها، يُعزى إلى عدة عوامل، كما بينت الدراسة أن تطبيق الزكاة الرقمية في مؤسسات الزكاة يُسهم في تحسين تحصيلها، مع وجود أدلة على زيادة التحصيل وتوزيعها بشكل أكثر فعالية، لاسيما فيما يتعلق بالإنجازات الوظيفية.

ISSN : 2410-1818

كما هدفت دراسة (Sarib et al, 2024) إلى تحليل دور الزكاة والصدقات والإنفاق في الاقتصاد المجتمعي للحد من الفقر في إندونيسيا، باستخدام المقابلات الشخصية، وتحليل الوثائق والتقارير ذات الصلة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الزكاة والصدقات والإنفاق تلعب دورًا محوريًا في توفير شبكات الأمان الاجتماعي، وتعزيز سبل العيش المستدامة، ودعم التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات الإندونيسية، وبالرغم من قضايا الحوكمة والتحديات اللوجستية، فإن الشراكات التعاونية، وتكامل التكنولوجيا، وبناء القدرات تُوفر سُبلًا واعدة لتعزيز فعالية واستدامة مبادرات الزكاة والصدقات والإنفاق، الأمر الذي يكشف عن أهمية الزكاة والصدقات والإنفاق كأداة لتعزيز العدالة الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي، ومرونة المجتمع في إندونيسيا.

في نفس الاتجاه، هدفت دراسة (Kamarni et al, 2024) هدفت إلى البحث في دور الزكاة والإنفاق والصدقة ومؤشر التنمية البشرية والإنفاق الحكومي في التخفيف من حدة الفقر النمو الاقتصادي كمتغير متدخل، من خلال دراسة تأثير الزكاة والإنفاق والصدقة، ومؤشر التنمية البشرية، والإنفاق الحكومي على الفقر، مع اعتبار النمو الاقتصادي متغيرًا وسيطًا، في غرب سومطرة خلال الفترة 2015-2020، بالاعتماد على البيانات الكمية للتقارير الصادرة عن الهيئة المركزية للإحصاء ووكالة زكاة أميل في غرب سومطرة (بازناس)، والتي تم تحليلها باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين الزكاة والإنفاق والصدقة ومؤشر التنمية البشرية، وتأثيرًا كبيرًا لهما على الفقر في غرب سومطرة، كما أثبتت النتائج الدور المهم لنظام معلومات المناطق الحضرية (ZIS) في التخفيف من حدة الفقر إذا ما أُدير بشكل سليم. في المقابل، فإن للإنفاق الحكومي أثراً إيجابياً، وإن كان ضئيلاً، على الفقر في غرب سومطرة. يصبح الإنفاق الحكومي بلا جدوى إن لم يُقترن بتخطيط وإدارة فعّالين.

أما دراسة (Hisan et al, 2022)، فقد هدفت إلى تحليل دور الزكاة في التخفيف من حدة الفقر في إندونيسيا باتباع المنهج النوعي، مع الاستعانة بمصادر بيانات البحث المكتبية. وقد أظهرت نتائج الدراسة، من خلال تحليل مؤشر الرفاه الاجتماعي (IKB)، أن الزكاة تُسهم في التخفيف من حدة الفقر، سواءً في البرنامج الوطني لإدارة الزكاة أو في الهيئة المركزية للزكاة الوطنية (BAZNAS).

كما سعت دراسة (Suprayitno, 2020) إلى الكشف عن أثر توزيع الزكاة على الاقتصاد الكلي في خمس ولايات إندونيسية، باستخدام تحليل نموذج تصحيح الخطأ .(ECM) بالاستناد إلى اعتقاد العديد من الاقتصاديين بأن الزكاة لا تؤثر على الاقتصاد الكلي، إذ يُنظر إلى نسبة 2.5٪ على أنها ضئيلة. وقد أدى هذا الاعتقاد إلى فضول كبير حول أثر توزيع الزكاة في إندونيسيا. وتوصلت

ISSN : 2410-1818

الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وهامة بين الزكاة والنمو الاقتصادي. وأظهرت نتائج تحليل نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن توزيع الزكاة يؤثر إيجابًا على النمو الاقتصادي، وأن مرونة الزكاة على المدى الطويل إيجابية وهامة.

وهدفت دراسة (طحاوي والسعد، 2022) إلى تسليط الضوء على الواقع الميداني والتشريعي للزكاة ومؤسستها في اندونيسية وفي هذه الحالة هيئة الزكاة الوطنية (بازناس)، والهيكل التنظيمي للهيئة ونظامها الداخلي وبيان مدى موافقة وامتثال الواقع التشريعي المعمول لأنشطة الهيئة مع الأصول الشرعية، وتقييم عن كفاءتها في الجباية والتوزيع بالإضافة إلى الكشف عن المشكلات التي تواجهها الهيئة ومحاولة إيجاد الحلول لها، وتميزت الدراسة في أنها بحثت عن مؤشر الزكاة الوطني كأداة للتقييم وأداء الزكاة في أندونيسية على مستوي الكل بجميع أنحاء الدولة ولم تختص بفروع المعين. وتوصلت الدراسة إلى النتائج منها وجود القصور والفجوة بين إجمالي حصيلة الزكاة التي يمكن تحصيلها وحصيلة الزكاة التي تم تحصيلها فعليا، وضعف وعي المزكي في أداء واجباته، وذلك بناء" على ضعف الدعم الحكومي لمؤسسات الزكاة سواء كانت الدعم في شكل القوانين أو دعم في شكل تخصيص الميزانية الحكومية لتتحمل تكاليف الهيئة في القيام بوظائفها، وضعف ثقة الجمهور لدي الهيئة وذلك بناء على ضعف الكوادر البشرية لدي مؤسسات الزكاة في القيام بوظائفهم ولم يظهر أثار الزكاة على رفاهية المستحق على الوجه الملموس، حيث ينبغي للهيئة تحسين إدارتها في الجباية وتوزيع الزكاة وتنويع آليات دفع الزكاة من ناحية وتنويع برامج التوزيع من ناحية أخرى وكذلك تحسين الاستراتيجية وذلك من أجل تفعيل الزكاة وتأثيرها على المستحقين بالإضافة إلى تحسين نظام قائمات/ قائمة البيانات والتوعية عن الأداة للتقييم أداء الزكاة حتي تتمكن من خلالها معرفة كفاءة الهيئة في الجباية والتوزيع وتصحيح الحالات السيئة في المجتمع.

وفي دراسة (Khasandy & Badrudin, 2019)، التي هدفت إلى التعرف على تأثير الزكاة على النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع الاندونيسي باستخدام ثلاثة مؤشرات: مؤشر التنمية البشرية، ونسبة الفقراء، ومؤشر جيني؛ والتحقق من تأثير بنود نظرية السلوك المخطط على دفع الزكاة، باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية (SEM) مع برنامج (PLS). أظهرت نتائج الدراسة أن الزكاة في إندونيسيا لا تؤثر على النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع. إضافةً إلى ذلك، فإن رفاهية المجتمع في إندونيسيا، كدولة نامية، لها تأثير سلبي على مؤشر التنمية البشرية ومؤشر جيني، بينما لها تأثير إيجابي على نسبة الفقراء.

أما دراسة (Amalia, 2018)، فقد هدفت إلى تطوير واقتراح نموذج مفاهيمي لصياغة حوكمة شرعية لإدارة الزكاة في إندونيسيا. ولتحقيق هذه الغاية، تُركّز الدراسة على تجميع الأدبيات ذات

ISSN : 2410-1818

الصلة بالحوكمة، وتحليل لوائح الزكاة، ولا سيما القانون رقم 2011/23، وإجراء مقابلات مع بعض الخبراء في مجال إدارة الزكاة في إندونيسيا. ونتيجةً لذلك، ينبغي وضع الحوكمة الرشيدة لمؤسسات الزكاة، بوصفها منظمة عامة، ضمن إطار تحقيق قيم الشريعة الإسلامية. كما تُثبت هذه النتائج أن الحوكمة الرشيدة في مؤسسات الزكاة في إندونيسيا تُطبّق بشكل جيد في بعض جوانب تنظيم الزكاة، إلا أنها لا تُطبّق بشكل شامل في جوانب أخرى. كما توجد بعض المشكلات في تنظيم الزكاة، بما في ذلك محدودية الإرشادات والتوحيد القياسي فيما يتعلق بجمع الزكاة وتوزيعها والإشراف عليها ومراجعتها.

منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث، اعتمد الباحث تطبيق أحد أساليب المنهج الوصفي التحليلي، وهو أسلوب تحليل المحتوى (Content Analysis Method)، باعتباره من أفضل الأساليب المنهجية التي تخدم هذا النوع من البحوث، إذ يجمع بين التحليل النوعي والكمي للمصادر الثانوية التقارير والنشرات الإحصائية والوثائق والإصدارات الرسمية المتعلقة بموضوع الدراسة، مع الاستفادة من الدراسات والبحوث السابقة، وغيرها من الأدبيات ذات الصلة. يفيد هذا المنهج، في جمع البيانات الكمية والنوعية، وعرضها وتحليلها ومناقشتها، بما يحقق الاستيعاب الأمثل لكافة جوانب الظاهرة المدروسة في الواقع الفعلي، والوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، يمكن البناء عليها في تقديم مقترحات وتوصيات مناسبة لمعالجة أوجه القصور ومظاهر الخلل إن وجدت.

هيكل البحث

بالإضافة إلى المقدمة السابقة، يتألف البحث من ثلاثة مباحث أساسية، وخاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات، حيث عنى المبحث الأول بالأطر التنظيمية والمؤسسية للزكاة في إندونيسيا، أما المبحث الثاني، فقد عنى بتحليل مدى مساهمة أموال الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إندونيسيا، واختص المبحث الثالث ببيان دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية في إندونيسيا.

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول: الأطر القانونية والتنظيمية للزكاة في إندونيسيا

يشكل الإطار القانوني والمؤسسي والإداري للزكاة في إندونيسيا عاملًا محوريًا في تحديد فاعليتها كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فقد تأسيس نظام قانوني وإداري متكامل لإدارة وتوزيع الزكاة منذ أواخر القرن العشرين، مع تزايد الاهتمام الرسمي منذ سن تشريعات مهمة في العقد الأول من الألفية الجديدة، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولاً: الإطار القانوني المنظم للزكاة في إندونيسيا

شهد الإطار القانوني للزكاة في إندونيسيا تطوراً تدريجياً يعكس التحولات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد منذ استقلالها، فقد كانت إدارة الزكاة تعتمد بشكل أساسي على المبادرات الأهلية والمحلية دون تنظيم قانوني مركزي، مما أدى إلى تشتت الجهود وضعف الشفافية في التعامل مع الأموال الزكوية، وظل الأمر كذلك إلى أن صدر القانون رقم 38 لعام 1999 بشأن إدارة الزكاة، ليعلن بداية مرحلة جديدة من التنظيم الرسمي، حيث اعترف القانون لأول مرة بدور الدولة في الإشراف على جمع وتوزيع الزكاة، وإن ظل الطابع الطوعي هو السمة الغالبة في نظام الالتزام (Saidurrahman, 2013, 373)، وفي عام 2011، صدر القانون رقم 23 لعام 2011 بشأن إدارة الزكاة نقلة نوعية في البنية التشريعية، حيث عزز دور الدولة كمنظم ومشرف، وحدد بوضوح الصلاحيات والمسؤوليات للمؤسسات العاملة في هذا المجال (Amalia, 2018, 134). بحسب القانون رقم 23 لعام 2011، فالسلطة الرئيسية المعنية بإدارة الزكاة هي الحكومة، من خلال وزارة الشؤون الدينية، وهي المسؤولة عن تشكيل الهيئة الوطنية لإدارة الزكاة (BAZNAS) كمؤسسة حكومية، بالإضافة إلى مؤسسات إدارة الزكاة الأهلية (LAZ) التي ينشئها المجتمع المدني بموجب تراخيص رسمية (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2022, 18).

ويُكمل اللائحة التنفيذية الصادرة بموجب القانون الحكومي رقم 14 لعام 2014 التفاصيل الإجرائية للقانون الأساسي، حيث تنظم إجراءات الترخيص لمؤسسات (LAZ)، وآليات الرقابة المالية، ومعايير توزيع الأموال على الفئات المستحقة الثمانية المنصوص عليها شرعاً. كما أصدرت وزارة الشؤون الدينية اللائحة الوزارية رقم 52 لعام 2014 التي تحدد المتطلبات الفنية لتسجيل مؤسسات (LAZ)، بما في ذلك الحد الأدنى للبنية التحتية، وكفاءة الكوادر الإدارية، ونظم المحاسبة والشفافية المالية (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2020, 22).

ISSN : 2410-1818

ثانياً: الإطار التنظيمي لإدارة الزكاة في إندونيسيا

تتسم البنية المؤسسية لإدارة الزكاة في إندونيسيا بالازدواجية التكاملية، إذ تتشكل من الهيئات التالية:

1. هيئة الزكاة الوطنية [Badan Amil Zakat Nasional (BAZNAS)]؛ وهي الهيئة الرسمية المركزية لإدارة الزكاة في إندونيسيا، وقد أُنشئت وفقًا للقانون رقم 2011/23، وتمارس مهام جمع الزكاة، توزيعها، تنظيم الجهات الأخرى العاملة في هذا المجال، والإشراف على تنفيذ السياسات ذات الصلة. وتُعد (BAZNAS) ذراعًا تنفيذيًا رئيسيًا للدولة في هذا المجال؛ وتنقسم هيكلية (BAZNAS) إلى مستويات وطنية وإقليمية ومحلية، مع مجلس إدارة مركزي يتولى وضع السياسات العامة، ولجان فنية مختصة في الشؤون الشرعية، المالية، والعمليات. لضمان فاعلية الإدارة، تشترط القوانين وجود هيئة رقابية مستقلة داخل (BAZNAS) تقوم بمراجعة الأداء المالي والتشغيلي سنويًا (طحاوي والسعد، 2022، 617).

2. مؤسسات الزكاة المجتمعية [Lembaga Amil Zakat (LAZ)]، وهي كيانات غير ربحية معتمدة من الحكومة، تعمل في جمع وتوزيع الزكاة على نطاقات محلية أو قطاعية (مثل التعليم، الصحة، والتمكين الاقتصادي). تعمل (LAZ) وفق معايير التسجيل المعتمدة من وزارة الشؤون الدينية، وتخضع للرقابة المالية والمراجعة من قبل الجهات الرسمية، ومن ضمنها (BAZNAS) (Beik & Arsyianti, 2016, 142-143). ويُشترط على مؤسسات (LAZ) الالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية، وجود هيكل إداري وتقرير سنوي عن الأنشطة والمالية، فضلاً عن الامتثال للضوابط الشرعية في جمع وتوزيع الزكاة، وبالتالي، فإن (LAZ) تعمل كمكمل للوائح الرسمية، خاصة في المناطق التي تتطلب معرفة وثيقة بالاحتياجات المحلية (Amir et al, 2025, 53).

تُعد وحدات جمع الزكاة (UPZ) المستوى التشغيلي الثالث في الهرم المؤسسي، حيث تعمل هذه الوحدات داخل المؤسسات الحكومية، والشركات الخاصة، والمساجد، والجامعات لتسهيل عملية التحصيل من المزكين في بيئاتهم اليومية، وتُخضع وحدات (UPZ) لإشراف مباشر من مؤسسة (BAZNAS) الإقليمية، مما يضمن توحيد المعايير وتجنب الازدواجية في الجهود. وقد ساهم هذا الهيكل ثلاثي المستويات في توسيع نطاق الوصول إلى المزكين، حيث تشير التقارير إلى وجود أكثر من 12,000 نقطة جمع للزكاة موزعة على كامل التراب الإندونيسي (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2023, 15).

على الصعيد الرقابي، أنشأ القانون مجلساً للرقابة الشرعية ضمن هيكل (BAZNAS) يتكون من علماء متخصصين في الفقه الإسلامي والاقتصاد، لمراجعة مدى امتثال العمليات المالية وضمان توافقها مع الضوابط الشرعية، كما تخضع جميع مؤسسات إدارة الزكاة لرقابة مالية خارجية

ISSN : 2410-1818

من قبل مكاتب محاسبة معتمدة (Saidurrahman, 2013, 377)، مما يعزز الشفافية ويحد من مخاطر سوء الاستخدام.

ثالثاً: الآليات الإدارية لجمع الزكاة وتوزيعها في إندونيسيا

تعتمد الإدارة الحديثة للزكاة في إندونيسيا على منظومة متكاملة من الآليات التقنية والإجرائية التي تهدف إلى تعظيم الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية. ففي جانب التحصيل، طورت (BAZNAS) ومنصات (LAZ) الرقمية أنظمة دفع إلكتروني تتيح للمزكين أداء واجباتهم عبر التحويلات البنكية، ومحافظ الهاتف المحمول، وبوابات الدفع الإلكتروني، مما سهل عملية الالتزام خاصة بين الشباب والفئات الحضرية (Sulaeman & Widiastuti, 2021, 78-79) (Fadilah et al, 2024) (Nasution, 2025). وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة التحصيل الرقمي ارتفعت من 18٪ في عام 2018 إلى 47٪ في عام 2022، مما يعكس نجاح استراتيجية التحول الرقمي (BAZNAS, 2023, 18). أما في جانب التوزيع، فتتبع المؤسسات الزكوية منهجية التوزيع الموجه التي تربط بين احتياجات المستحقين وأولويات التنمية الوطنية؛ إذ تصنف برامج التوزيع إلى ثلاث فئات رئيسية: المساعدات العاجلة للإغاثة في حالات الكوارث، والبرامج الاجتماعية الداعمة للتعليم والصحة، ومشاريع التمكين الاقتصادي الموجهة لخلق دخل مستدام، وتُدار هذه البرامج عبر قواعد بيانات مركزية تحدد المستفيدين بناءً على معايير موضوعية للدخل والحاجة، مما يقلل من الهدر ويضمن وصول الأموال إلى الفئات الأكثر استحقاقاً (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2021,).

تُعد الشفافية المالية ركيزة أساسية في النظام الإندونيسي لإدارة الزكاة، حيث تلتزم جميع مؤسسات إدارة الزكاة بنشر تقاريرها المالية السنوية المدققة على مواقعها الإلكترونية، وإتاحتها للجمهور والجهات الرقابية (Mutaqin, M. & Yandri, 2024, 3). كما تخضع هذه المؤسسات لتدقيق دوري من قبل هيئة الرقابة المالية الحكومية (BPK)، مما يعزز المساءلة ويبني ثقة المزكين في النظام الرسمي. وعلاوة على ذلك، تم تطوير نظام معلومات وطني موحد (SIZKA) يربط بين قواعد بيانات (BAZNAS) ومؤسسات (LAZ)، مما يتيح تبادل المعلومات في الوقت الفعلي ورصد التدفقات المالية عبر الشبكة الوطنية استحقاقاً (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2022, 52).

في سياق تعزيز الكفاءة المهنية، أصدرت الإدارة العامة للإرشاد المجتمعي الإسلامي القرار رقم 606 لعام 2017 الذي يحدد معايير الكفاءة للعاملين في إدارة الزكاة (Amil)، بما في ذلك المؤهلات العلمية، والخبرات العملية، والتدريب المستمر في مجالات المحاسبة الإسلامية، وإدارة المشاريع، والخدمة الاجتماعية، حيث تساهم هذه المعايير في رفع مستوى الاحترافية وتقليل الأخطاء الإدارية التي قد تؤثر على مصداقية المؤسسات الزكوية (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2020, 31).

ISSN : 2410-1818

رغم الإنجازات الملحوظة في بناء الإطار القانوني والمؤسسي للزكاة في إندونيسيا، إلا أن النظام يواجه تحديات هيكلية تحد من تعظيم إمكاناته التنموية. ومن أبرز هذه التحديات استمرار الفجوة الكبيرة بين الإمكانات النظرية للزكاة والتحصيل الفعلي، حيث لا يتجاوز التحصيل 10٪ من الإمكانات المقدرة، مما يعكس تحديات تتعلق بالوعي المجتمعي، وتعقيد الإجراءات في بعض المناطق، وضعف البنية التحتية الرقمية في الأقاليم النائية، كما أن التنسيق بين (BAZNAS) ومؤسسات (LAZ) لا يزال يواجه بعض العقبات البيروقراطية التي قد تؤثر على سرعة اتخاذ القرار وتنفيذ البرامج المشتركة، في الوقت نفسه الذي تبرز فيه الحاجة إلى تعزيز الحوكمة الشرعية داخل مؤسسات إدارة الزكاة، حيث تشير بعض الدراسات إلى أن وظائف الرقابة الشرعية لا تزال غير مفعلة بالكامل في بعض الفروع الإقليمية، مما قد يؤثر على امتثال بعض العمليات المالية؛ وتتطلب معالجة ذلك تدريباً متخصصاً للكوادر الشرعية، واعتماد آليات رقابية لامركزية تضمن التوافق مع الضوابط الفقهية في جميع المستويات التشغيلية (Beik & Arsyianti, 2016, 150) (Amalia, 2018).

إضافة إلى ذلك، تُعد التكنولوجيا المالية (FinTech) مجالاً واعداً لتطوير الإدارة الزكوية، حيث يمكن لتقنيات البلوك تشين والذكاء الاصطناعي تعزيز الشفافية، وتقليل التكاليف، وتحسين استهداف المستفيدين؛ وقد بدأت (BAZNAS) في تجريب مشاريع رائدة في هذا المجال (Sulaeman & Widiastuti, 2021, 80)، لكن التوسع الوطني في هذا المجال يتطلب استثمارات أكبر في البنية التحتية الرقمية وتأهيل الكوادر التقنية.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثاني: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إندونيسيا

تشكل الزكاة ركيزة أساسية من ركائز تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة فاعلة، وذلك عن طريق زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف في الاقتصاد الوطني، مدفوعة بالأسباب والدوافع الإيمانية القوية، نظراً لكون الزكاة واجبا دينيا وأداة لإعادة توزيع الدخل، وأيضا عن طريق مساهمتها في محاربة مشكلات البطالة والتضخم، ومن خلال تدعيمها للتماسك الاجتماعي بين أبناء المجتمع الواحد (كاسحي، 2017، 222).

في اندونيسيا تُعدّ الزكاة ثالث أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، فهي تُكمِّل برامج الحكومة الأخرى الرامية إلى تحقيق الرفاه، والحد من معدلات الفقر، عن طريق إعادة توزيع الدخل، تُخفِّف الزكاة من حدة مشكلة عدم المساواة، بينما تُعزِّز النشاط الاقتصادي (Amir et al, 2025, 50).

يمكن رصد وتتبع دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في إندونيسيا في عدة محاور، على النحو الآتي:

أولاً: الإمكانات الزكوية وحجم التحصيل الفعلي للزكاة

يُظهر الشكل (1)، عند النظر إلى تطور النمو الاقتصادي ونمو تحصيل الزكاة والإنفاق والصدقات الوطنية في إندونيسيا خلال العشرين عامًا الماضية (2001-2020)، اتجاهًا إيجابيًا، على الرغم من تباطؤ معدل تحصيل الزكاة والإنفاق والصدقات. وقد سُجّل أعلى معدل نمو اقتصادي في عام 2011 بنسبة 6.50٪، بينما سُجّل أدنى معدل في عام 2020 بنسبة 2.07٪. في المقابل، بلغ نمو تحصيل الزكاة والإنفاق والصدقات أعلى مستوياته في عام 2007 بنسبة 98.30٪، بينما بلغ أدنى مستوى له في الفترة 2001-2002 بنسبة 0٪، وذلك لأن ذلك العام كان العام الأول لتأسيس الهيئة الوطنية للزكاة والإنفاق والصدقات (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2022, 17).

شكل (1)

موارد الزكاة والنمو الاقتصادي في إندونيسيا (2001-2020)

المصدر: (Safitri et al, 2024, 22)

ISSN : 2410-1818

شهد تحصيل الزكاة في إندونيسيا زيادة ملحوظة بين عامي 2015 و2019، كما يوضح الشكل (2):

شكل (2):

إجمالي تحصيل الزكاة في إندونيسيا من عام 2015 إلى عام 2019 (مليار روبية إندونيسية)

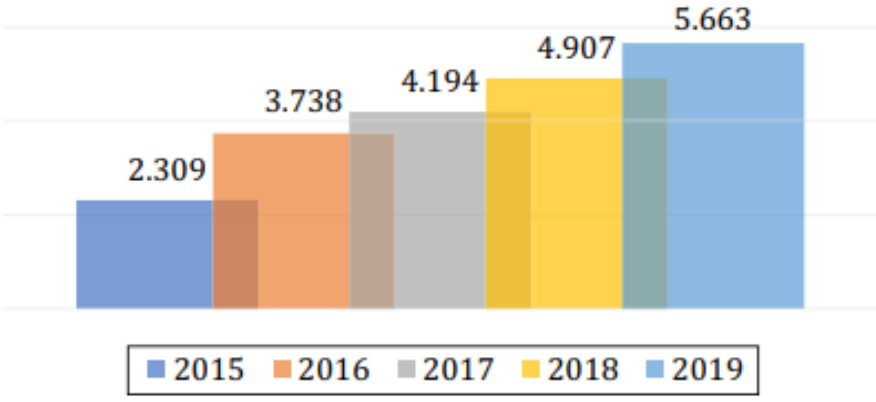

المصدر: (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2019)

في عام 2016، بلغ نمو الزكاة 38.2٪ مقارنةً بالعام السابق. ومع ذلك، لا تزال حصيلة الزكاة ضئيلة مقارنةً بالإمكانيات المتاحة. ويعود انخفاض تحصيل الزكاة من قبل مؤسسات الزكاة الوطنية (BAZNAS) إلى أن معظم المزكين يوزعون زكاتهم مباشرةً على المستحقين، وليس عبر مؤسسات الزكاة. وبالتالي، لا تتوفر بيانات دقيقة حول عدد المزكين، ويعد ضعف مشاركة الحكومات المحلية في ضمان توزيع الزكاة عبر المؤسسات الحكومية وغير الحكومية أحد العوامل التي تُسهم في انخفاض تحصيل الزكاة على المستوى الوطني، كما أن عدم إلزامية دفع الزكاة للدولة على المسلمين شرعًا يُضعف مكانة مؤسسات الزكاة في نظر المجتمع. وتعود هذه الظاهرة إلى أن مؤسسات الزكاة لا تستطيع سوى تقديم الطعون دون أن يكون لديها السلطة اللازمة لإجبار المزكي على صرف أموال الزكاة (Herianingrum et al, 2024, 648).

تشير البيانات الرسمية الصادرة عن مركز الدراسات في الهيئة الوطنية للزكاة (BAZNAS) إلى أن الإمكانات النظرية للزكاة في إندونيسيا بلغت نحو 327.6 تريليون روبية في عام 2020، وهو ما يعادل حوالي 1.72٪ من الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2020, 18). ومع ذلك، فإن التحصيل الفعلي للزكاة في نفس العام لم يتجاوز 10.23 تريليون روبية، أي ما يمثل نسبة 3.1٪ فقط من الإمكانات المقدرة (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2021, 8). كما تُظهر السلسلة الزمنية للبيانات أن معدل النمو السنوي للتحصيل

ISSN : 2410-1818

الزكوي بلغ 25.7٪ في المتوسط خلال الفترة 2015-2020، وهو معدل مرتفع نسبياً لكنه لا يزال غير كافٍ لسد الفجوة التمويلية التنموية (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2020, 15).

تمكنت هيئة الزكاة الوطنية (BAZNAS) والمؤسسات التابعة لها من جمع ما يصل إلى 14.2 تريليون روبية إندونيسية من أموال صناديق ZIS-DSKL في عام 2021 من خلال المساهمات الواردة من هيئة الزكاة الوطنية المركزية (BAZNAS Pusat) وهيئة الزكاة الوطنية الإقليمية وهيئة الزكاة الوطنية البلدية/الإقليمية ومؤسسة جمع الزكاة المحلية (LAZ) ووحدة جمع الزكاة (UPZ). خلال ذلك العام، سدد حوالي 10,148,333 موزّع زكاة، بمتوسط دفعات بلغ حوالي 1,399,245 روبية إندونيسية لكل موزّع. ومنذ عام 2009، شهدت حصيلة صندوق الزكاة الإندونيسي (ZIS) نموًا مطردًا. وشهد عام 2020 طفرة ملحوظة، وبحلول عام 2022، بلغ نمو حصيلة الصندوق 80٪ مقارنةً بالسنوات السابقة. وكانت زكاة المال (زكاة الثروة) المساهم الأكبر، إذ تجاوزت 3 تريليونات روبية إندونيسية، بينما بلغت مساهمة زكاة الفطر 245.7 مليار روبية إندونيسية، ما يعكس حصة أقل مقارنةً بزكاة المال (Amir et al, 2025, 54).

أظهرت حصيلة الزكاة الوطنية خلال الفترة من 2018 إلى 2024 نموًا قويًا ومستدامًا. فقد ارتفع إجمالي الحصيلة من 8.12 تريليون روبية إندونيسية في عام 2018 إلى 40.51 تريليون روبية إندونيسية في عام 2024. وخلال هذه الفترة، شهد نظام الزكاة الوطني تحولًا هيكليًا، مدعومًا بتعزيز المؤسسات، وتوسيع قاعدة المزكين، ودمج الزكاة في منظومة مالية اجتماعية أكثر تنظيمًا ورسمية. ورغم أن معدل النمو بدأ يتباطأ في العامين الأخيرين، إلا أن هذا التوجه يعكس دخول الزكاة الوطنية مرحلة النضج، مع نمو أكثر استقرارًا وتحكمًا (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2026, 20).

شكل (3)

الزكاة الوطنية (2018-2025)

المصدر: (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2026, 20)

ISSN : 2410-1818

على مستوى القطاعات، تشير التقارير الرسمية إلى أن القطاع المالي يمثل المصدر الأكبر للإمكانات الزكوية، حيث بلغت إمكانات زكاة الشركات في هذا القطاع 48.4 تريليون روبية في عام 2019، تليه قطاعات التجارة والصناعة والزراعة (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2020, 28). أما على الصعيد الجغرافي، فتتركز الإمكانات الزكوية في جزر جاوا وسومطرة، التي تستحوذ على أكثر من 70٪ من إجمالي الإمكانات الوطنية، مما يعكس التفاوت الاقتصادي الإقليمي الذي يمكن للزكاة أن تلعب دوراً في معالجته من خلال آليات إعادة التوزيع (Beik & Arsyianti, 2016, 142-143).

ثانياً: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية

أكدت عدة دراسات قياسية أن توزيع الزكاة يؤثر إيجابياً وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث بلغ معامل المرونة للزكاة 0.0932، مما يعني أن زيادة توزيع الزكاة بنسبة 1٪ تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.093٪ في المتوسط، مع ثبات العوامل الأخرى، وأن كل من تحصيل الزكاة وتوزيعها يؤثران إيجابياً وذو دلالة عند مستوى 1٪ على النمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد، حيث أدى ارتفاع تحصيل الزكاة بنسبة 1٪ إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.1136٪، في حين أدى ارتفاع توزيع الزكاة بنسبة 1٪ إلى زيادة النمو بنسبة 0.0981٪ كما أظهرت النتائج أن الزكاة تساهم في خفض مستوى الفقر، حيث أدى ارتفاع تحصيل الزكاة بنسبة 1٪ إلى انخفاض نسبة الفقر بنسبة 1.51% (Zaenal et al, 2025; Amir et al, 2025; Safitri et al, 2024; Herianingrum et al, 2024, Suprayitno, 2020).

تعمل الزكاة على تحفيز النمو الاقتصادي في إندونيسيا من خلال ثلاث قنوات رئيسية (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2022, 33):

1. **قناة الاستهلاك**، حيث تؤدي تحويلات الزكاة إلى الأسر منخفضة الدخل إلى رفع قدرتها الشرائية، مما يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية، وبالتالي يحفز الإنتاج والتوظيف.

2. **قناة الاستثمار الإنتاجي**، حيث توجه مؤسسات الزكاة جزءً متزايداً من مواردها لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز رأس المال البشري والمادي على مستوى القاعدة الاقتصادية.

3. **قناة الاستقرار الاجتماعي**، حيث تساهم الزكاة في تقليل حدة الفقر وعدم المساواة، مما يخلق بيئة مواتية للاستثمار طويل الأجل والنمو المستدام.

تُظهر نماذج التوازن العام القابل للحساب (CGE) التي طُبقت على الاقتصاد الإندونيسي أن حقن سيولة زكوية بقيمة 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الأسر الفقيرة يمكن أن يولد أثراً مضاعفاً يتراوح بين 1.8 و2.3 على الناتج المحلي الإجمالي الكلي، وذلك نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك

ISSN : 2410-1818

لدى هذه الفئة، كما أن تحويل الزكاة من مساعدات استهلاكية إلى تمويل إنتاجي يضاعف الأثر الاقتصادي، حيث تقدر الدراسات أن الأثر المضاعف للزكاة الإنتاجية يبلغ ضعف الأثر الاستهلاكي تقريباً (Zaenal et al, 2025; Amir et al, 2025; Safitri et al, 2024; Herianingrum et al, 2024).

تشير بيانات التوزيع الزكوي الصادرة عن الهيئة الوطنية للزكاة إلى أن حصة القطاع الاقتصادي من إجمالي التوزيعات بلغت 35.2٪ في عام 2021، تليها قطاعات التعليم (22.1٪)، والصحة (15.8٪)، والإغاثة الإنسانية (12.4٪)، ويعكس هذا التوجه تحولاً استراتيجياً نحو التمكين الاقتصادي بدلاً من الإغاثة العاجلة فقط. وعلى الصعيد الإقليمي، تُظهر البيانات أن مقاطعات جاوا الغربية، وجاوا الشرقية، وسومطرة الشمالية تستحوذ على أكثر من 50٪ من إجمالي التوزيعات الزكوية، مما يعكس تركيز الجهود التنموية في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ومعدلات الفقر المرتفعة (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2022, 45). ومن الجدير بالذكر أن برامج التمويل الصغير المدعومة بالزكاة ساهمت في إنشاء أكثر من 45,000 مشروع صغير ومتوسط خلال الفترة 2018-2022، بمعدل نجاح استمراري بلغ 78٪، مما أدى إلى خلق فرص عمل مباشرة لحوالي 120,000 فرد، وتُعد هذه النتائج مؤشراً على الكفاءة النسبية في توجيه الموارد الزكوية نحو أنشطة مولدة للدخل (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2023, 19).

يتبين مما تقدم، أن للزكاة أثراً إيجابياً وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في إندونيسيا، من خلال قنوات الاستهلاك، والاستثمار الإنتاجي، والاستقرار الاجتماعي. ورغم أن الإمكانات النظرية ضخمة، إلا أن الفجوة بين الإمكانات والتحصيل الفعلي تمثل تحدياً رئيسياً يتطلب معالجة مؤسسية وتشريعية، في الوقت نفسه، تشير بعض الدراسات القياسية إلى أن تعظيم أثر الزكاة يتطلب ليس فقط زيادة التحصيل، بل أيضاً تحسين كفاءة التوزيع وتوجيه الموارد نحو الأنشطة المولدة للدخل. وبالنظر إلى التجارب الناجحة في تمكين المشاريع الصغيرة، يمكن القول إن الزكاة تملك إمكانات غير مستغلة بالكامل لتكون محركاً مسانداً للتنمية الاقتصادية الشاملة في إندونيسيا.

ISSN : 2410-1818

المبحث الثالث: دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية في إندونيسيا

تستند العلاقة بين الزكاة والتنمية الاجتماعية في إندونيسيا إلى إطار مفاهيمي يجمع بين مقاصد الشريعة الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، حيث تُعد الزكاة أداة مالية ذات بُعد اجتماعي عميق يهدف إلى تحقيق التكافل والعدالة بين أفراد المجتمع؛ وفي النموذج الإندونيسي، تشكل الزكاة مؤسسة وطنية تساهم في إعادة توزيع الثروة وتقليل الفجوات الطبقية، وهو ما يتوافق مع الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الفقر، لاسيما في الجانب الاجتماعي الذي يشمل مكافحة الفقر، وتحسين مستويات التعليم والصحة، وتعزيز التماسك المجتمعي، ويمكن إبراز دور الزكاة في تحقيق التنمية الاجتماعية في إندونيسيا على النحو الآتي:

أولاً: العلاقة بين الزكاة والتنمية الاجتماعية في إندونيسيا

تؤكد معظم الدراسات أن الزكاة في إندونيسيا انتقلت من وقت مبكر وبشكل تدريجي من مفهوم الإحسان التقليدي إلى مفهوم التمكين التنموي، حيث يتم توجيه الأموال نحو مشاريع تولد دخلاً مستداماً للمستفيدين بدلاً من الاكتفاء بالمساعدات الاستهلاكية المؤقتة، ويتجلى هذا التحول في استراتيجيات الهيئة الوطنية للزكاة التي تركز على تحويل المستفيدين (المستحقين) إلى دافعين للزكاة (المزكين) على المدى الطويل، مما يعزز الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفقيرة. وتشير الدراسات إلى أن هذا التحول المفاهيمي يتطلب بنية تحتية مؤسسية قوية وقدرة على إدارة المشاريع التنموية بكفاءة، وهو ما تسعى إليه إندونيسيا من خلال تطوير كوادر متخصصة في إدارة الزكاة (Beik & Arsyianti, 2016, 145).

علاوة على ذلك، يرتبط الإطار المفاهيمي للزكاة في إندونيسيا بمبدأ الكفاية، حيث تسعى المؤسسات الزكوية إلى ضمان حد الكفاية للمستفيدين بما يتجاوز خط الفقر الوطني، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة بشكل ملحوظ (Zaenal et al, 2025, 16). في حين تنص اللائحة التنفيذية لقانون إدارة الزكاة على ضرورة تحديد معايير موضوعية للاستحقاق تضمن وصول الأموال إلى الفئات الأكثر احتياجاً، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويقلل من الهدر في الموارد. وقد ساهم هذا الإطار في بناء ثقة متزايدة بين المجتمع والمؤسسات الزكوية الرسمية، حيث يدرك المزكون أن أموالهم تُصرف في مشاريع تنموية ذات أثر ملموس بدلاً من التوزيع العشوائي. كما أن التكامل بين المفهوم الشرعي للزكاة والمفهوم الحديث للتنمية الاجتماعية يسمح باستخدام أدوات قياس أثر متقدمة، مثل مؤشرات التنمية البشرية (HDI)، لتقييم نجاح برامج الزكاة، وتُظهر التقارير أن المؤسسات الزكوية في إندونيسيا بدأت تعتمد بشكل متزايد على هذه المؤشرات في تقاريرها السنوية (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2021, 22)، وهذا ما يعكس نضجاً في الأداء المؤسسي ووعياً بأهمية القياس العلمي للأثر الاجتماعي.

ISSN : 2410-1818

إضافة إلى ذلك، يتم توجيه موارد الزكاة نحو القطاعات ذات الأثر المضاعف العالي، مثل التعليم والصحة وتمكين المرأة، وفي إندونيسيا، يُنظر إلى الزكاة كأداة لتحقيق الرفاهية الشاملة (Falah)، التي تشمل الجوانب المادية والمعنوية للحياة، مما يتجاوز النمو الاقتصادي البحت ليشمل السعادة المجتمعية والاستقرار النفسي، إذ تؤكد الدراسات أن البرامج الزكوية التي تراعي الأبعاد النفسية والاجتماعية للمستفيدين تحقق معدلات نجاح أعلى في الخروج من الفقر مقارنة بالبرامج التي تركز على الجانب المادي فقط، ويتطلب هذا النهج فهمًا عميقًا للسياق الثقافي والاجتماعي في إندونيسيا، حيث تختلف احتياجات المجتمعات في الجزر النائية عن احتياجات المجتمعات الحضرية في جاوا. وبالتالي، فإن المرونة في تطبيق الإطار المفاهيمي تسمح للمؤسسات الزكوية بتصميم برامج مخصصة تلبي الاحتياجات المحلية بدقة، مما يعزز من فعالية التدخلات الاجتماعية ويضمن استدامتها على المدى الطويل (Khasandy & Badrudin, 2019; Suprayitno, 2020; Hisan et al, 2022; Amir et al, 2025; Sarib et al, 2024; Kamarni et al, 2024; Zaenal et al, 2025).

ثانياً: الزكاة وشبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر

تشير التقارير الرسمية لعام 2022، إلى أن نسبة المستفيدين الذين تمكنوا من الخروج من خط الفقر بلغت 49٪، أي ما مجموعه 52,563 شخصًا. كما نجح 63,290 شخصًا، أي 59٪، في تجاوز معيار حد الكفالة. أما نسبة المستفيدين الذين تمكنوا من تجاوز خط الفقر أو بلوغ النصاب، فبلغت 37٪، أي ما مجموعه 39,690 شخصًا (Hisan et al, 2022).

بناءً على البيانات المُجمعة، تبيّن أنه باستخدام معيار الفقر الصادر عن المكتب المركزي للإحصاء (مارس 2021)، وهو 1000 روبية إندونيسية، فإن نسبة المستفيدين الذين تجاوزوا خط الفقر بلغت 10000 روبية إندونيسية. بمتوسط 2,121,637 روبية إندونيسية شهريًا لكل أسرة فقيرة، نجحت الزكاة التي تقدمها الهيئة الوطنية للزكاة في إندونيسيا (BAZNAS RI) للمستحقين الذين يقل دخلهم عن خط الفقر المحدد من قبل المكتب المركزي للإحصاء (BPS) في تخفيف حدة الفقر بنسبة 49٪، أي ما يعادل 52,563 شخصًا، بزيادة قدرها 82.14٪ مقارنةً بعام 2020، حيث بلغ إجمالي المستحقين 28,859 شخصًا. وفي الوقت نفسه، أظهرت نتائج قياس أثر الزكاة الموزعة من قبل جميع الهيئات الوطنية للزكاة في إندونيسيا (BAZNAS) وجميع الهيئات المحلية للزكاة في إندونيسيا (LAZ) على المستوى الوطني، أن الزكاة المقدمة للمستحقين الذين يقل دخلهم عن خط الفقر المحدد من قبل المكتب المركزي للإحصاء (BPS) نجحت في تخفيف حدة الفقر بنسبة 48٪، أي ما يعادل 397,419 شخصًا، بزيادة قدرها 39.41٪ مقارنةً بعام 2020، أي ما يعادل 285,063 شخصًا. وبذلك، يتجاوز عدد المستحقين الذين تم القضاء على فقرهم بفضل برنامج الزكاة الوطني هدف الخطة الاستراتيجية للهيئة الوطنية للزكاة في إندونيسيا لعام 2021، والبالغ 370,582 شخصًا. بلغت نسبة مساهمة صندوق

ISSN : 2410-1818

الزكاة الوطني في جهود مكافحة الفقر على المستوى الوطني (مارس 2021) 27.54 مليون نسمة، أي ما يعادل 1.44% (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2022).

ثالثاً: دور الزكاة في تعزيز التنمية في قطاعيّ التعليم والصحة

تلعب الزكاة في إندونيسيا دوراً محورياً في تعزيز التنمية البشرية من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، ولا سيما في مجالي التعليم والصحة اللذين يُعدان ركيزتين أساسيتين للتنمية الاجتماعية المستدامة. وفي قطاع التعليم، تخصص مؤسسات الزكاة ميزانيات ضخمة لمنح الطلاب الفقراء، وبناء المدارس، وتوفير المنح الدراسية الجامعية، مما يساهم في كسر حلقة الفقر عبر الأجيال. وتُعد برامج المنح الدراسية التي تديرها الهيئة الوطنية للزكاة من أبرز النماذج الناجحة، حيث استفاد منها آلاف الطلاب المتفوقين من الأسر محدودة الدخل للالتحاق بالجامعات المرموقة. ويساهم هذا الدعم في رفع مستوى التعليم بين الفئات الفقيرة، مما يزيد من فرصهم في الحصول على وظائف ذات دخل جيد في المستقبل، وبالتالي يحسن من وضعهم الاجتماعي والاقتصادي. وقد أظهرت الدراسات أن الطلاب المستفيدين من منح الزكاة يحققون معدلات نجاح أكاديمي عالية، مما يعكس جودة برامج الدعم والمتابعة التي توفرها المؤسسات الزكوية (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2023, 18).

أما في قطاع الصحة، فإن الزكاة تُعد مصدراً تمويلياً حيوياً لدعم المراكز الصحية المجانية وتوفير الأدوية والعلاجات للمرضى غير القادرين، وهو ما يخفف من العبء المالي على الأسر الهشة ويحميها من الوقوع في براثن الفقر بسبب النفقات الصحية الكارثية (Hisan et al, 2022)، وتدير مؤسسات الزكاة في إندونيسيا شبكة من العيادات الصحية المتنقلة والثابتة في المناطق النائية، حيث تقدم خدمات الرعاية الأولية والتطعيمات والتوعية الصحية للمجتمعات المحلية. كما يتم توجيه أموال الزكاة لدعم المرضى الذين يحتاجون إلى عمليات جراحية مكلفة أو علاجات مزمنة لا تغطيها التأمينات الصحية الحكومية بالكامل. ويساهم هذا الدور في تحسين مؤشرات الصحة العامة، مثل خفض معدلات وفيات الأطفال والأمهات، وزيادة متوسط العمر المتوقع في المناطق المستفيدة. وتعتمد المؤسسات الزكوية على شراكات مع المستشفيات الحكومية والخاصة لتقديم خصومات خاصة للمستفيدين من الزكاة، مما يوسع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية عالية الجودة (Kamarni et al., 2024, 10).

علاوة على التعليم والصحة، تهتم مؤسسات الزكاة في إندونيسيا بتنمية المهارات والقدرات المهنية للمستفيدين من خلال برامج التدريب والتأهيل، مما يعزز من قدرتهم على المنافسة في سوق العمل. وتشمل هذه البرامج دورات في الحرف التقنية، والتدريب على ريادة الأعمال، وتطوير المهارات الرقمية، مما يواكب متطلبات سوق العمل الحديث. ويساهم هذا الاستثمار في رأس المال البشري في رفع الإنتاجية

ISSN : 2410-1818

الاقتصادية للمستفيدين، مما ينعكس إيجاباً على دخلهم ومستوى معيشتهم. كما أن برامج التوعية الصحية والتعليمية التي تمولها الزكاة تساهم في تغيير السلوكيات المجتمعية السلبية، مثل العادات الغذائية غير الصحية أو عدم الاهتمام بالتعليم، مما يعزز من الثقافة التنموية في المجتمع. وتُظهر التقارير أيضاً أن الإنفاق على قطاعات التعليم والصحة يشكل نسبة متنامية من إجمالي توزيعات الزكاة في إندونيسيا، مما يعكس تحولاً استراتيجياً نحو الاستثمار في الإنسان كأولوية قصوى للتنمية الاجتماعية (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2021, 48).

خلال عام 2021، تم توزيع إجمالي الزكاة والصدقات التي جمعتها الهيئة الوطنية للزكاة والإنفاق والصدقات في إندونيسيا على المستحقين وفقًا للبرامج المُعدة مسبقًا. وتشمل مخصصات أموال الزكاة والإنفاق والصدقات ما يلي (Amir et al, 2025, 55):

1. **البرامج الاجتماعية**؛ استفاد منها 1,472,801 مستفيدًا، بنسبة 75.92٪ من إجمالي المخصصات.
2. **البرامج الصحية**؛ استفاد منها 239,718 مستفيدًا، بنسبة 12.36٪.
3. **البرامج الاقتصادية**؛ استفاد منها 112,815 مستفيدًا، بنسبة 5.82٪.
4. **البرامج التعليمية**؛ استفاد منها 67,258 مستفيدًا، بنسبة 3.47٪.

تُعد إندونيسيا من الدول المعرضة للكوارث الطبيعية بشكل متكرر، مثل الزلازل والبراكين والفيضانات، مما يجعل دور الزكاة في إدارة الكوارث والإغاثة الطارئة ذا أهمية اجتماعية قصوى للحفاظ على الاستقرار المجتمعي. وتعمل مؤسسات الزكاة في إندونيسيا كشبكة استجابة سريعة في أوقات الأزمات، حيث يتم تفعيل صناديق الطوارئ الزكوية لتقديم المساعدات العاجلة من غذاء ومأوى ورعاية طبية للمتضررين. ويساهم هذا الدور في تخفيف المعاناة الإنسانية وتعزيز الشعور بالتضامن الوطني، حيث يدرك المواطنون أن مؤسساتهم الدينية والاجتماعية تقف إلى جانبهم في أوقات الشدة. وقد أثبتت التجارب السابقة، وبالإضافة إلى إدارة الكوارث، تلعب الزكاة دوراً مهماً في تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليل حدة التفاوت الطبقي في المجتمع الإندونيسي المتنوع عرقياً ودينياً. فعلى الرغم من أن الزكاة واجبة على المسلمين فقط، إلا أن فوائد توزيعها تمتد لتشمل غير المسلمين في بعض الحالات ضمن مصارف المؤلفة قلوبهم أو في إطار المساعدات الإنسانية العامة التي تقدمها المؤسسات الزكوية كشركاء في التنمية. ويساهم هذا الانفتاح في تعزيز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع الإندونيسي، ويقلل من الاحتقان الاجتماعي الناتج عن الفقر وعدم المساواة. كما أن الشفافية في إدارة أموال الزكاة وتوزيعها العادل يعزز من قيم النزاهة والمساءلة في المجتمع، مما ينعكس إيجاباً على الثقافة المدنية العامة. وتشير الدراسات إلى أن المناطق التي تشهد نشاطاً زكوياً مكثفاً تتمتع بمستويات

ISSN : 2410-1818

أعلى من الثقة الاجتماعية والتعاون المجتمعي مقارنة بالمناطق الأخرى (Beik & Arsyianti, 2016, 154).

وعلاوة على ذلك، تساهم الزكاة في تمكين المجتمعات المحلية من خلال دعم المنظمات المجتمعية والجمعيات الأهلية التي تعمل على حل المشكلات الاجتماعية المحلية، وتوفر مؤسسات الزكاة منحاً تشغيلية لهذه المنظمات لتنفيذ مشاريع تنموية صغيرة تلبي احتياجات المجتمع المحلي، مثل بناء المساجد والمدارس وتحسين البنية التحتية المحلية. ويعزز هذا النهج من المشاركة المجتمعية في عملية التنمية، حيث يشعر الأفراد بأنهم شركاء فاعلون في تحسين أوضاعهم بدلاً من كونهم مجرد متلقين للمساعدات، كما أن إشراك المجتمع المحلي في عملية تحديد المستفيدين وتوزيع الزكاة يضمن مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل منطقة، مما يزيد من قبول البرامج وفعاليتها. ويُعد هذا البعد المجتمعي للزكاة عاملاً مساهماً في الاستقرار السياسي والاجتماعي في إندونيسيا، حيث تعمل الزكاة كصمام أمان يقلل من الاحتجاجات الاجتماعية الناتجة عن الظلم الاقتصادي (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2026, 20).

رغم الإنجازات الكبيرة التي حققتها الزكاة في مجال التنمية الاجتماعية في إندونيسيا، إلا أن القطاع يواجه تحديات هيكلية ومؤسسية تعوق تعظيم أثره الاجتماعي إلى أقصى حد ممكن. ومن أبرز هذه التحديات استمرار الفجوة الكبيرة بين الإمكانات النظرية للزكاة والتحصيل الفعلي، حيث لا يتجاوز التحصيل 10٪ من الإمكانات المقدرة، مما يحد من الموارد المتاحة لتمويل البرامج الاجتماعية الطموحة. ويعود هذا التحدي إلى عوامل متعددة تشمل انخفاض الوعي الزكوي لدى شريحة من المجتمع، وعدم الدقة في الإفصاح عن الدخل الحقيقي، وضعف البنية التحتية للتحصيل الرقمي في المناطق النائية. كما أن التعقيدات الإجرائية في بعض الأحيان قد تثني المزكين عن التوجه للمؤسسات الرسمية، مما يدفعهم للتوزيع المباشر الذي قد لا يراعي الأولويات الاجتماعية الوطنية أو معايير الاستحقاق الدقيقة (Zaenal et al, 2025; Amir et al, 2025; Safitri et al, 2024; Suprayitno, 2020).

وتُعد مسألة التكامل بين البيانات الزكوية والبيانات الحكومية للحماية الاجتماعية تحدياً آخر، حيث لا يزال هناك نقص في تبادل المعلومات بين الهيئة الوطنية للزكاة ووزارات الشؤون الاجتماعية والتخطيط الوطني، مما قد يؤدي إلى ازدواجية في الاستفادة أو إغفال بعض الفئات المستحقة. وتتطلب معالجة هذا التحدي تطوير أنظمة معلومات وطنية موحدة تربط بين قواعد البيانات المختلفة، مع الحفاظ على سرية وخصوصية بيانات المزكين والمستفيدين. كما أن الحاجة إلى تعزيز الكفاءة المهنية للعاملين في المؤسسات الزكوية تظل قائمة، حيث يتطلب العمل التنموي الاجتماعي مهارات متخصصة في إدارة المشاريع والرعاية الاجتماعية تتجاوز المعرفة الفقهية التقليدية. وتسعى المؤسسات الزكوية حالياً إلى

ISSN : 2410-1818

تطوير برامج تدريبية معتمدة لرفع كفاءة الكوادر الإدارية، لكن التوسع في هذا المجال يتطلب استثمارات أكبر في رأس المال البشري (Amalia, 2018; Nasution, 2025).

من الآفاق الواعدة لتطوير الأثر الاجتماعي للزكاة، تبني تقنيات البلوك تشين (Blockchain) لتعزيز الشفافية وتتبع تدفقات الأموال من المزكي إلى المستفيد النهائي، مما يزيد من ثقة المجتمع ويقلل من مخاطر الفساد الإداري. كما أن تطوير منتجات زكوية مبتكرة، مثل الزكاة على الأصول الرقمية والأسهم والصكوك، يمكن أن يوسع من وعاء التحصيل ويجذب فئات جديدة من المزكين من الشباب ورواد الأعمال. وعلاوة على ذلك، فإن تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين مؤسسات الزكاة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية يمكن أن يوفر موارد إضافية وخبرات تقنية لدعم البرامج الاجتماعية الكبرى. وتُعد الدعوة إلى إصدار حوافز ضريبية أكثر جاذبية للملتزمين بالزكاة عبر القنوات الرسمية خطوة ضرورية لتحفيز الامتثال وزيادة التحصيل. إن معالجة هذه التحديات وتطوير هذه الآفاق يتطلب جهداً مشتركاً ومستداماً بين الحكومة والمؤسسات الدينية والمجتمع المدني لضمان أن تكون الزكاة محركاً حقيقياً للعدالة الاجتماعية والتنمية البشرية الشاملة في إندونيسيا (Badan Amil Zakat Nasional [BAZNAS], 2022, 65)، وهذا ما يقتضي استثمار الفرص في التغلب على المعوقات والتحديات الراهنة.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

لقد تبين من خلال رصد وتتبع دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إندونيسيا، أن مؤسسة الزكاة تمتلك إمكانات هائلة غير مستغلة بالكامل لتكون أداة فاعلة في تحسين مؤشرات الرفاهية على المستويين الاقتصادي والمجتمعي. فقد نجحت الزكاة في إندونيسيا في الانتقال من دور الإحسان التقليدي إلى دور التمكين التنموي، حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفقر، ودعم التعليم والصحة، وتعزيز التماسك الاجتماعي وإدارة الكوارث. وبينت الدراسة أن للزكاة أثراً إيجابياً وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في إندونيسيا، من خلال قنوات الاستهلاك، والاستثمار الإنتاجي، والاستقرار الاجتماعي، وأن الأثر الاجتماعي للزكاة يتعزز عندما يتم توجيهها نحو مشاريع إنتاجية ومستدامة بدلاً من المساعدات الاستهلاكية المؤقتة، مما يحول المستفيدين إلى أفراد منتجين في المجتمع. ومع ذلك، فإن الفجوة بين الإمكانات والتحصيل، والتحديات المتعلقة بالتنسيق المؤسسي والبنية التحتية التقنية، تظل عوائق رئيسية تحول دون تحقيق الأثر الاجتماعي الأمثل.

تُوصي الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين النظام الزكوي وسياسات الحماية الاجتماعية الحكومية، والاستثمار في التقنيات الحديثة لتحسين الشفافية والكفاءة، وبناء القدرات البشرية لإدارة البرامج التنموية باحترافية. وبلا شك، فإن العمل بهذه التوصيات سيمكن إندونيسيا من توظيف الزكاة كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، مما يعزز من مكانتها كنموذج رائد في إدارة الاقتصاد الإسلامي الاجتماعي على مستوى العالم.

ISSN : 2410-1818

المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. ابن منظور، جمال الدين محمد (1994). *لسان العرب*. بيروت- لبنان: دار صادر.
2. أبو جوخ، المعتز مصطفى عثمان (2024). دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية - دراسة حالة ديوان الزكاة بمحليتي شندي والمتمة. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*. 5(1)، 601-623.
3. توادور، ميشيل (2006). *التنمية الاقتصادية*. ترجمة: محمود حسن حسني. الرياض- المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
4. جامع، محمد نبيل (2000). *التنمية في خدمة الأمن القومي*. ط1. القاهرة- مصر: منشأة المعارف.
5. خالق، جمال الدين أحمد (2014). دور الزكاة في التنمية الاقتصادية. *الزهراء: مجلة للدراسات الإسلامية والعربية*. 11(1)، 66-77.
6. الصاوي، أحمد (ب ت). *بلغة السالك لأقرب المسالك*. بيروت- لبنان: دار الفكر.
7. صايغ، يوسف (1992). *التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي*. بيروت-لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
8. طحاوي، ريا أغوستينا والسعد، أحمد محمد (2022). هيئة الزكاة الوطنية الأندونيسية (بازناس): تقييم اقتصادي إسلامي. *مجلة جرش للبحوث والدراسات*. 23(1)، 909-654.
9. قحف، منذر (1979). *الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية للفعالية الاقتصادية في مجتمع يتبنى النظام الإسلامي*. ط1. الكويت: دار القلم.
10. كاسحي، موسى (2017). دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. *مجلة الشريعة والاقتصاد*. 6(11)، 214-239.
11. مجموعة من الباحثين (2016). *كتاب المؤتمر العلمي الأول لإعداد خارطة طريق في إطار تنموي مستدام: البحوث المشاركة- محور الاقتصاد*. بغداد- العراق: وزارة التخطيط..
12. يحيى، أحمد إسماعيل (1986). الزكاة عبادة مالية وأداة اقتصادية. القاهرة- مصر: دار المعارف.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Al-Mamun, A., & Haque, A. (2015). *Perception of Muslim Consumers towards Tax Deduction through Zakat in Malaysia: An Empirical Investigation of Muslims in Malaysia*. Proceeding The First International Conference on Shari'ah Oriented Public Policy in Islamic Economic System (ICOSOPP 2015): 532-549.
2. Amalia, Euis (2018). *The Shariah Governance Framework for Strengthening Zakat Management in Indonesia: a Critical Review of Zakat Regulations*. 1st International Conference of Law and Justice - Good Governance and Human Rights in Muslim Countries: Experiences and Challenges (ICLJ 2017).
3. Amir, A.; Hodijah, S.; Isnaeni, N.; Darus, R. & Amri, A. (2025). Zakat Management in Indonesia and Malaysia and the Influence of Poverty Levels, Unemployment, and HDI on Zakat Collection with Income Per Capita as a Moderating Variable. *IRJEMS International Research Journal of Economics and Management Studies*. 4(1), 49-57.
4. Badan Amil Zakat Nasional (BAZNAS (2026). *Outlook Zakat Indonesia 2026*. Jakarta: BAZNAS.
5. Badan Amil Zakat Nasional (BAZNAS) (2019). *The Concept of ZAKATNOMICS*. Jakarta: BAZNAS- Center for Strategic Studies.
6. Badan Amil Zakat Nasional (BAZNAS) (2020). *Outlook Zakat Indonesia 2020*. Jakarta: BAZNAS- Center for Strategic Studies.
7. Badan Amil Zakat Nasional (BAZNAS) (2021). *Outlook zakat Indonesia 2021*. Jakarta: BAZNAS- Center for Strategic Studies.
8. Badan Amil Zakat Nasional (BAZNAS) (2022). *Outlook zakat Indonesia 2022*. Jakarta: BAZNAS- Center for Strategic Studies.
9. Badan Amil Zakat Nasional (BAZNAS) (2023). *Outlook Zakat Indonesia 2023*. Jakarta: BAZNAS- Center for Strategic Studies.
10. BAZNAS (2023). *Laporan Pengelola Zakat Nasional Tahun 2023*. Jakarta: Badan Amil Zakat Nasional.
11. Beik, I. S., & Arsyianti, L. D. (2016). Measuring zakat impact on poverty and welfare using CIBEST model. *Journal of Islamic Monetary Economics and Finance.* 1(2), 141-160.
12. Herianingrum, S.; Supriani, I.; Sukmana, R.; Effendie, E.; Widiastuti, T.; Fauzi, Q. & Shofawati, A. (2024). Zakat as an Instrument of Poverty Reduction in Indonesia. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*. 15(4), 643–660.
13. Hisan, D. G.; Farchatunnisa, H. & Zaenal, M. H. (2022). *The Role of Zakat in Poverty Alleviation in Indonesia*. Paper was presented at the 6th Indonesian

ISSN : 2410-1818

Conference of Zakat (ICONZ) 30 November - 1 December 2022, Semarang, Indonesia.

14. Kamarni, N.; Utami, Y. & Hasib, F. F. (2024). The Role of Zakat, Infaq, Sadaqah (ZIS), HDI, and Government Expenditure on Poverty Alleviation: Economic Growth as an Intervening Variable. *Jurnal Kajian Peradaban Islam*. 7(1), 1-13.
15. Khasandy, E. A. & Badrudin, R. (2019). The Influence of Zakat on Economic Growth and Welfare Society in Indonesia. *Integrated Journal of Business and Economics*. 3(1), 65-79.
16. Mutaqin, M. & Yandri, P. (2024). Analysis of Transparency Index Measurement of Amil Zakat Institutions in Indonesia. *Jurnal Ekonomi Syariah Teori dan Terapan*. 11(1):1-20
17. Safitri, F. I., Maski, G., Noor, I., & Kuncoro, A. W. (2024). The Role of Zakat, Infaq and Shadaqah in Indonesia's Economic Growth: An Islamic Perspective. *Falah: Jurnal Ekonomi Syariah*. 9(1), 17–30.
18. Saidurrahman, S. (2013). The Politics of Zakat Management in Indonesia: The Tension Between BAZ and LAZ. *Journal of Indonesian Islam.* 7(2): 366-389.
19. Sarib, S.; Hayati, F. A.; Mokodenseho, S.; Lantong, S. M. & Mamonto, M. (2024). Analysis of the Role of Zakat, Sadaqah, and Infaq in the Community Economy for Poverty Alleviation in Indonesia. *West Science Islamic Studies*. 2(2), 71-79.
20. Sulaeman, Rifaldi Majid & Widiastuti, Tika (2021). The Impact of Zakat on Socio-Economic Welfare before COVID-19 Pandemic in Indonesia: A Quantitative Study. *International Journal of Zakat*, 6(2), 75-90.
21. Suprayitno, E. (2020). The Impact of Zakat on Economic Growth in 5 State in Indonesia. *International Journal of Islamic Banking and Finance Research*. 4(1), 1-7.
22. Zaenal, M. H.; Sugondo, S. L. & Sari. A. P. et al. (2025). *Poverty Alleviation Academy Formulates Zakat Utilization Program*. Jakarta: BAZNAS Center for Strategic Studies.

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلس للعلوم الإنسانيـة والاجتماعيـة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـم الدولي الإلكتروني: ISSN:2410- 521X
الترقيـم الدولـي الورقـي :ISSN:2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـة مفهرسـة فـي المواقـع الآتيـة :

العام	2021	2022	2023	2024	2025
معامل أرسيف	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068	0.5978
معامل التأثير العربي	1.60	1.73	1.25	1.55	1.59